المرصد

عين على الأحداث

الخميس 6 يناير 2022 | 33 صفحة | العدد : 199 | نشرة أسبوعية خاصة من بوابة افريقيا الاخبارية

شعار «التأجيل» يغلف المشهد الليبي

أزمة الحكومة في ليبيا... تعقّد الملفات يهدد مشروعية الاستمرار

برلماني: التدخلات الخارجية لا تسمح بالتوافق بين الليبيين

إشراف: عبدالباسط غبارة - الإخراج: محمد حسن محمد

الافتتاحية

انتخابات ليبيا..إستحقاق مؤجل

بالرغم من التفاؤل الكبير الذي غلف الأوساط الليبية في ظل التوافقات بين الفرقاء والتي تشكلت بموجبها حكومة وحدة وطنية وتم الاتفاق على موعد اجراء انتخابات تشريعية ورئاسية نهاية العام المنقضي وهو ما أعطى انطباعات ايجابية بامكانية الوصول الى تسوية تنهي الانقسامات وتوحد البلاد،فان استمرار العراقيل والخلافات مازال يهدد المشهد الليبي ويثير مخاوف من فشل الجهود المبذولة لاخراج البلاد من دائرة الأزمات التي تغرق فيها منذ سنوات.

استمرار العراقيل والخلافات مازال يهدد المشهد الليبي ويثير مخاوف من فشل الجهود المبذولة لاخراج البلاد من دائرة الأزمات التي تغرق فيها منذ سنوات.

أيام قليلة قبل اجراء الانتخابات الليبية،أعلن رسميا عن تأجيل هذا الاستحقاق السياسي الهام الذي جاء الاتفاق عليه بعد جولات ماراطونية من الحوارات والمشاورات بين الفرقاء الليبيين داخل وخارج البلاد وذلك بعد الوصول الى اتفاق لوقف شامل لاطلاق النار بين الأطراف المتنازعة في البلاد برعاية أممية ودولية.

واقترحت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في ليبيا الأربعاء 22 ديسمبر/ كانون الأول 2021، عبر صفحتها على فيسبوك تأجيل الجولة الأولى من الاقتراع في الانتخابات الرئاسية.وأوضحت المفوضية في بيان صحافي أنها «تقترح وبالتنسيق مع مجلس النواب تأجيل يوم الاقتراع (الجولة الأولى) إلى 24 من شهر يناير 2022، على أن يتولى مجلس النواب، اتخاذ الإجراءات بإزالة ‹القوة القاهرة› التي تواجه استكمال العملية الانتخابية». كما أكدت المفوضية أن قراراتها فيما يتعلق باستبعاد عدد من المترشحين الذين لا تنطبق عليهم الشروط «جانبها الصواب».

وجاء اقتراح مفوضية الانتخابات بعد ساعات من إعلان اللجنة الانتخابية البرلمانية الليبية «استحالة»

أسباب تعثر العملية الانتخابية،كانت محور جلسة مجلس النواب الليبي لمساءلة رئيس مجلس المفوضية عماد السايح،الذي لخصها في ثلاثة أسباب، سياسية وقانونية وأمنية.

إجراء الانتخابات في موعدها.وقال الهادي الصغير رئيس اللجنة في خطاب رسمي موجه لرئيس مجلس النواب، «استنادا على الاجتماعات واللقاءات مع مفوضية الانتخابات والمجلس الأعلى للقضاء وكل الأطراف المعنية، وبعد اطلاعنا على التقارير الفنية والقضائية والأمنية، نفيدكم باستحالة إجراء الانتخابات بالموعد المقرر في الرابع والعشرين من ديسمبر/كانون الأول».

الاعلان عن تاجيل الانتخابات وان كان مفاجئا فانه في نفس الوقت كان متوقعا في ظل مسلسل العراقيل المتواصل على غرار الخلافات بشأن القواعد الحاكمة للعملية الانتخابية،وعدم نشر القوائم النهائية للمرشحين إلى جانب عدم السماح بإطلاق الدعاية الانتخابية والمشاكل القضائية التي رافقت عملية الطعون في حق المرشحين،ناهيك عن تواصل الانتهاكات والتهديدات من جانب الجماعات المسلحة في طرابلس ومناطق أخرى.

أسباب تعثر العملية الانتخابية،كانت محور جلسة

مجلس النواب الليبي لمساءلة رئيس مجلس المفوضية عماد السايح،الذي كشف في احاطته كواليس تأجيل الانتخابات التي كانت مقررة في ديسمبر/كانون الأول الماضي ولخصها في ثلاثة أسباب، سياسية وقانونية وأمنية، دفعت مفوضية الانتخابات إلى إعلان إلغاء الانتخابات الرئاسية.

وقال السايح إن «أول العوامل التي أدت إلى إعلان القوة القاهرة هي الأحكام القضائية المتضاربة، والتي كانت في الوقت نفسه باتة ونهائية، وصدور أحكام خارج المدة التي حددها القانون، وآخرها حكم محكمة استئناف مصراتة». وتابع، «لم يتسن للمفوضية أن تتجاوز أحكام القضاء داخل أو خارج المدة الزمنية التي حددها القانون».

واضاف أن «العامل الثاني يتمثل في أن هذه الأحكام أنشأت مراكز قانونية وأصبحت المفوضية ملزمة بالتعامل معها». وحدد العامل الأخير في «التهديدات التي تلقتها المفوضية، وتمثلت في محاولة اقتحامها والرسائل التي وصلت لها بأنه حال صدور قائمة نهائية للمرشحين بشكل معين فسيجري الاقتحام،مشيرا الى أنه لم يصدر موقف رسمي من أي جهة لدعم المفوضية.

وأماط السايح اللثام عن وقوع بعض حالات التزوير من بعض المرشحين للانتخابات الرئاسية والبرلمانية، قائلاً إن «أحد مرشحي الرئاسة قدم تزكيات مزورة، كما رصدت المفوضية عدم صحة الشهادات العلمية لبعض المرشحين للانتخابات البرلمانية». وأضاف، «استبعدنا 12 ملفاً لهذا السبب، والتزوير كان مفضوحاً ولا يحتاج حتى إلى خبير خطوط».

وعن إمكان تحديد موعد جديد قريب للانتخابات والالتزام به، قال رئيس مجلس المفوضية عماد السايح، أنه لا يستطيع تحديد موعد آخر للانتخابات ما لم يتم التواصل مع لجنة خارطة الطريق.وطلب السايح «تعديل بعض القوانين وصياغة أخرى داعمة لقانون الانتخابات الحالي لمعالجة القوة القاهرة التي حالت دون إجراء الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية».

وعقب الإحاطة التي قدمها رئيس المفوضية الانتخابية، أعاد البرلمان الكرة إلى ملعبه من جديد بتكليفه بتحديد وقت مناسب لإجرائها بالتنسيق مع الجهات التنفيذية.وقال عضو مجلس النواب صالح افحيمة،أنه «تم الاتفاق على أن تحدد المفوضية موعد الانتخابات بعد قيامها بإجراء المشاورات اللازمة مع الجهات المعنية برفع حال القوة القاهرة التي منعت،

بحسب تقرير المفوضية، تنظيمها في الموعد السابق».

مبررات مفوضية الانتخابات التي ساقها رئيسها قوبلت بانقسام في الآراء بين من رآها واهية وتسببت في خيبة أمل كبيرة وبين من اعتبرها مقنعة.وفي هذا السياق،قال رئيس المجلس الأعلى لقبائل ومدن الجنوب، علي مصباح بوسبيحة،إن كل ما ورد في إفادة السايح باطل ولا أساس لها من القانون ويفترض أن تطاله العقوبات القانونية لأنه عرقل تنفيذ الأحكام الصادرة من المحاكم كما طعن في الأجهزة القضائية.

وأكد بوسبيحة في تصريح لبوابة إفريقيا الإخبارية ،أن رئيس المفوضية لم يفصح عن القوة القاهرة الحقيقية التي منعته من الاستمرار في العملية الانتخابية والتي تمثلت في دخول سيف الإسلام في العملية الانتخابية وشخصيات أخرى لا ترغب دول أجنبية في دخولها العملية الانتخابية وهو ما كان يجب أن يعلن عنه رئيس المفوضية صراحة.

وفي المقابل، اعتبر المستشار في المحكمة العليا جمعة أبو زيد أن «إحاطة السايح أمام البرلمان احتوت على سرد منطقي لأسباب الفشل الانتخابي».ونقلت «اندبندت عربية» عن أبزيد قوله أن «أساس الإشكال هو عيوب في صياغة التشريعات التي تظهر جلية في قصر المدد المحددة للإجراءات الانتخابية، وكانت بالساعات أحياناً، مما خلق كثيراً من العوائق في انتخابات دولة مساحتها مساحة قارة وغير مستقرة أمنياً وسياسيًا».

وتابع أبوزيد «كذلك قصر مدد الطعون التي كان يفترض أن تمتد لأسابيع وليس لثلاثة أيام، حتى تعطي الفرصة المناسبة لاتخاذ الإجراءات الصحيحة». وأشار المتحدث إلى أن «الطامة الكبرى التي كشفت عنها إحاطة السايح هي جرائم التزوير التي عددها والتي يجب التحقيق فيها، ويجب على النائب العام أن يطبق القانون على من تثبت في حقه».

وتدفع العديد من الدول نحو اجراء انتخابات في ليبيا لاخراجها من الأزمة التي عصفت بها منذ نهاية 2014 سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، ، حيث حظيت المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بدعم أممي ودوليا واسع،ومع التطورات التي تشهدها الساحة الليبية، تطرح مسألة إجراء الانتخابات موجة من التساؤلات عن إمكانية تنظيم هذه الاستحقاقات السياسية ومدى نجاحها في إعادة اللحمة للمشهد السياسي في ليبيا.

مبررات مفوضية الانتخابات التي ساقها رئيسها قوبلت بانقسام في الآراء بين من رآها واهية وتسببت في خيبة أمل كبيرة وبين من اعتبرها مقنعة.

وفي الوقت الذي يؤكد فيه بعض المتابعين للشأن الليبي أهمية إجراء انتخابات في أقرب الآجال لإخراج هذا البلد العربي من الأزمات التي يعيش على وقعها منذ سنوات، يرى البعض الآخر، أن اتسام الوضع الليبي الراهن بالتعقيد والخلافات المتواصلة بين السياسيين وسط استمرار تهديدات المليشيات المسلحة والتدخلات الخارجية، تحول دون إنجاز انتخابات ناجحة.

استمرار العراقيل والخلافات مازال يهدد المشهد الليبي ويثير مخاوف من فشل الجهود المبذولة لاخراج البلاد من دائرة الأزمات التي تغرق فيها منذ سنوات.

أسباب تعثر العملية الانتخابية،كانت محور جلسة مجلس النواب الليبي لمساءلة رئيس مجلس المفوضية عماد السايح،الذي لخصها في ثلاثة أسباب، سياسية وقانونية وأمنية.

مبررات مفوضية الانتخابات التي ساقها رئيسها قوبلت بانقسام في الآراء بين من رآها واهية وتسببت في خيبة أمل كبيرة وبين من اعتبرها مقنعة.

أزمة الحكومة في ليبيا... تعقّد الملفات يهدد مشروعية الاستمرار

لا تبدو حكومة عبد الحميد الدبيبة اليوم مختلفة كثيرا عن حال الحكومات السابقة في مستوى ثقة الليبيين، وحتى في مستوى أدائها العام، رغم محاولات الدعاية المستمرة لها، في إطار حملة مستمرة لصناعة شخصية جديدة لمستقبل العملية السياسية، تشارك فيها إلى جانب أطراف في الداخل، حتى بعض الأطراف الدولية ذات النفوذ، في إطار مواصلة لما وقع في فترة الاتفاق السياسي والنجاح النسبي في تهدئة الأوضاع وتوحيد السلطة التي كانت لسنوات منقسمة بسبب أمزجة الفرقاء وخيارات الداعمين الدوليين.

شريف الزيتوني

حكومة الوحدة الوطنية أصبحت أمام امتحان الشرعية، حيث تعالت الأصوات المطالبة بتغييرها، وهي أصوات لقيت ردودا متباينة بين مؤيد يعتبر نجاح الانتخابات مشروط بمغادرة الدبيبة، ورافض يعتبر بقاءها الحل الأمثل ضمانا للاستقرار السياسي والأمني.

فالرجل القادم من خلف التوقعات أصبح مغترا ببعض التقدّم الأمني ووحدة السلطة السياسية حالما بموقع قادم في انتخابات يبدو منافسا فعليا عليها، ويرى نفسه الأقرب لقيادة البلاد في ظروف وموقع أفضل لسنوات قادمة، في صورة إجراء الانتخابات التي لا يُعرف هل سيكتب لها الإجراء أم أن الظروف التي أجلتها سابقا قد تواصل تأجيلها لاحقا، وهذه أيضا في صالح الدبيبة باعتبارها تمنحه أكثر وقت في تسيير البلاد وفي تسويق نفسه منقذا جديدا بحث عنه الليبيون لعشرية كاملة.

لكن الصورة في البلاد ليست وردية كما يريدها الدبيبة. فالانتقادات تتزايد في العديد من الملفات آخرها شبهات الفساد التي ضربت حكومته وتسببت في إيقاف وزيرين منها، في إجراءات اعتبرها «حملة كانت تستهدفه، واليوم تستهدف وزراء حكومته بشكل كامل، مطالبا بضرورة توخي الحيطة والحذر مما قد يستجد من أمور». ففي تطور لافت قرر النائب العام في ليبيا حبس وزيرة الثقافة مبروكة توغي بتهم فساد مالي وإداري، ووزير التعليم موسى المقريف بعد اتهامه بالإهمال والمحسوبية في قضية الكتاب المدرسي، وهو تطور يضع الدبيبة أمام حرج حقيقي بين ما يريد أن يصوّره عن نفسه وبين الواقع في مؤسسات الدولة.

إيقاف الوزيرين وعلى الرغم من انقسام المواقف حوله بين من يراها اتهامات كيدية واستهداف لحكومة

الصورة في البلاد ليست وردية كما يريدها الدبيبة. فالانتقادات تتزايد في العديد من الملفات آخرها شبهات الفساد التي ضربت حكومته وتسببت في إيقاف وزيرين منها.

عبّرت عن جدّيتها وحققت نجاحا لم يحققه من كانوا قبلها، إلى درجة أن الناطق باسمها محمد محمد حمودة اعتبر إيقاف الوزيرين عملية احتجاز (تم الإفراج عن وزيرة الثقافة مساء الأحد)، وبين من يرى عملية الإيقاف خطوة شجاعة في حرب الفساد الذي ينخر العديد من المؤسسات ولم يكن أحد سابقا قادرا على مواجهته، لكن في الأخير عملية الإيقاف أكدت أن هناك خللا تسييريا ما في عمل الدبيبة فرض على النائب العام الذهاب في إجراء عقابي، وفق ما تمليه وظيفته.

تأجيل الانتخابات أيضا يعتبر سقطة في أداء حكومة عبد الحميد الدبيبة، فبعد أشهر من الاستعداد، والوعود بقدرتها على تنظيمها في وقتها، أعلنت المفوضية العليا، عدم قدرتها على إجرائها في الموعد الذي تم ضبطه في الاتفاق السياسي، بسبب دارسة ملفات المترشحين التي لم يتم الحسم فيها.

لكن التأجيل يتجاوز ما هو إجرائي إلى ما هو سياسي، حيث يبدو السعي حثيثا لإزاحة مترشحين منافسين للدبيبة، الذي يطمح لدخول «المعركة» منافسا لنفسه، عبر تعطيلات تساهم في حرمان بعض الشخصيات من الدخول في العملية السياسية، وقد وقع بالفعل في مراحل أولى إقصاء مرشحين قبل أن تتراجع المحكمة وتعيدهم إلى السباق.

اقتصاديا أصبحت حكومة الوحدة الوطنية أمام سهام الانتقادات، وسط تحذيرات من السياسة المالية التي تنتهجها والأموال الطائلة التي تقوم بصرفها، حيث قال الناطق باسمها محمد حمودة أن إجمالي نفقاتها بلغ أكثر من 83 مليار دينار، وهو رقم كبير مقارنة بالفترة التي تولت فيها مقاليد السلطة في البلاد. كما أن المشاريع السريعة التي يعلن عنها الدبيبة تلقى انتقادات ممن يعبرها إهدارا للمال العام دون أن تكون لذلك «تأثيرات ملموسة على واقع الليبيين لاسيما في جنوب البلاد الذي يواجه تهميشا متزايدا».

وفي تصريحات لصحيفة العرب اللندنية «انتقد الإعلامي المتخصص في الشأن الاقتصادي أحمد السنوسي الخيارات التي يتبعها الدبيبة والتي من شأنها دفع الوضع الاقتصادي للبلاد إلى التأزم،

واصفا حكومته بالكارثية على اقتصاد ليبيا».

وأشار السنوسي إلى أن "حكومة الدبيبة أكبر حكومة حصلت على أموال منذ 2011 دون احتساب ما تقدمه المؤسسة الليبية للاستثمار التي لا نعرف إلى حد الآن ما هي مهمتها، على الدبيبة أن يُعامل الليبيين على قدم المساواة، أنت اليوم مكنت 50 ألفا من زيادات حتى ينتخبوك لكن هناك 2 ملايين لم تقدم لهم أي زيادة وسيكرهونك".

من جانبه تحدث النائب محمد العباني للصحيفة نفسها عن شبهات الفساد في حكومة الدبيبة، معتبرا أنها تُهدر المال العام دون حسيب وفشلت في استصدار ميزانية من البرلمان في 5 محاولات، متهما رئيسها بالاستفادة من علاقته بمحافظ مصرف ليبيا المركزي حيث «تمكن من التهام كامل مشروع الميزانية قبل أن تتم المصادقة عليها بموجب قانون يصدره البرلمان".

في جانب اتصالي أيضا وقع الدبيبة في عدد من التصريحات المتسرعة، آخرها ما اعتبر إهانة للمرأة الليبية خلال الحديث عن منحة الزواج، حيث تحدّث عن النساء العازبات وتقدّمهن في السن، وأهمية المنحة في التخفيف من «العنوسة»، وقد قوبل كلامه برد فعل عنيف من أطراف مختلفة، من بينهما مجلس النواب الذي طالب رئيس الحكومة بالاعتذار من الليبيين وعدم حصرهن في قالب اجتماعي تقليدي يسحب عنهن الدور الذي منحهن القانون الليبي والتشريعات الدولية.

لا تبدو حكومة عبد الحميد الدبيبة اليوم مختلفة كثيرا عن حال الحكومات السابقة في مستوى ثقة الليبيين، وحتى في مستوى أدائها العام.

كل ما ذكر سابقا، يجعل حكومة الوحدة الوطنية أمام امتحان الشرعية وإمكانيات المواصلة خلال المرحلة المقبلة، حيث تعالت الأصوات المطالبة بتغييرها، من بينها ما صدر عن لجنة البرلمان المكلفة بمتابعة العملية الانتخابية، التي «دعت إلى إعادة تشكيل السلطة التنفيذية في البلاد وذلك بعد عجز الحكومة الحالية عن إتمام العملية الانتخابية في موعدها المقرر الشهر الجاري»، وهو موقف لقي ردودا متباينة بين مؤيد يعتبر نجاح الانتخابات مشروط بمغادرة الدبيبة، ورافض يعتبر بقاءها الحل الأمثل ضمانا للاستقرار السياسي والأمني.

شبهات الفساد تلاحق حكومة الدبيبة.. فهل ينهي ذلك عهدتها؟

لا تـزال ليبيـا تتذيّـل ترتيـب مـؤشر مكافحـة الفسـاد باحتلالهـا المرتبـة 173 عالميـا عـام 2020 لتكـون بذلـك مـن بـين الـدول الـ10 الأكـثر فسـادا في العـالم. فبتعاقـب الحكومـات واسـتمرار الفـوضى والـصراع منـذ سـقوط نظـام العقيـد معمـر القـذافي في 2011، عانـت البـلاد مـن موجـة فسـاد غـير مسـبوقة عصفـت بالبـلاد وبـكل مـؤشرات الحيويـة ودمـرت معظـم البنـى التحتيـة لمؤسسـاتها السـيادية والخدماتيـة عـلى حـد السـواء. ولم تكـن حكومـة الدبيبـة أفضـل مـن سـابقيها في هذا المجـال حيـث صاحبتها اتهامـات الفسـاد منـذ انتخابهـا.

نجاة فقيري

طفت ملفات الفساد حول حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة حتى قبيل منحها الثقة، وتتالت الاتهامات على مدى فترة توليهم زمام الأمور في البلاد.وقد بدأت مؤخرا حملة إيقافات لمسؤولين كبار تابعين للحكومة لتنتهي بإيقاف وزيرين من التشكيلة الحكومية وهما وزير التعليم موسى محمد المقريف، ووزيرة الثقافة مبروكة توغي عثمان.

في تقرير لإدارة الرقابة على العقود بديوان المحاسبة، كشف فساد وزارة التخطيط في حكومة الوحدة الوطنية، حيث تم إثقال كاهل الدولة بتعاقدات مشاريع جديدة دون النظر إلى الالتزامات المالية القائمة.

لقد رفض مجلس النواب الليبي،سابقا، اعتماد ميزانية حكومة الوحدة الوطنية والتي تجاوزت 100 مليار دينار (21.6 مليار دولار) في مدة لا تتجاوز 8 أشهر، قائلا إنها ستكون ذات «أثر سيئ» على الاقتصاد الوطني،فيما قال نائب محافظ البنك المركزي علي الحبري إن إنفاق الحكومة تجاوز ما كان مخططا في الميزانية، وإن قرارات الحكومة في الإنفاق كارثية. مضيفا أن أن «الإنفاق العام يفترض أن يكون في حدود معينة، حتى يكون مستقرا ومتوازنا مع سعر الصرف».

وفي تقرير لإدارة الرقابة على العقود بديوان المحاسبة، كشف فساد وزارة التخطيط في حكومة الوحدة الوطنية، حيث تم إثقال كاهل الدولة بتعاقدات مشاريع جديدة دون النظر إلى الالتزامات المالية القائمة البالغة 105 مليارات دينار. كما أفاد التقرير تعدد أوجه الصرف في مشروع واحد وتكرار طباعة أوامر الصرف. وأضاف التقرير أن المشاريع الجديدة تمثل 31% من إجمالي المخصصات المعتمدة، وأوامر الصرف الصادرة «235» أمر صرف بقيمة 10 مليارات و482 مليون و868 ألف و976 دينار. إضافة إلى 85 مليار التزامات قائمة على مشروعات جارية تتطلب إعادة النظر في الجدوى من تنفيذها وقدرة التنفيذ من عدمه.

طفت ملفات الفساد حول حكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة حتى قبيل منحها الثقة، وتتالت الاتهامات على مدى فترة توليهم زمام الأمور في البلاد.

أكد عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي أن حكومة الوحدة الوطنية فاسدة مبينا أن فسادها بدأ منذ أن بدأ رئيسها في إنفاق المليارات دون إقرار مجلس النواب للميزانية المقترحة من الحكومة.

ورصد التقرير أيضا مبالغة في أسعار صيانة المدارس فاقت في بعض المدارس مليوني دينار، وإنشاء مباني جديدة وملحقات مباني بما لا يتوافق والمرحلة، والمبالغة في أسعار التنفيذ مقارنة بسعر السوق. وأكد التقرير أن الوزارة لا تملك قاعدة بيانات توضح صحة المقترحات المقدمة وعلاقتها بما تم صرفه.

وفي تصريح لبوابة إفريقيا الإخبارية أكد عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي أن حكومة الوحدة الوطنية فاسدة مبينا أن فسادها بدأ منذ أن بدأ رئيسها في إنفاق المليارات دون إقرار مجلس النواب للميزانية المقترحة من الحكومة. وبين الدرسي أن مجلس النواب لم يوافق على الميزانية وطالب عدة مرات بتعديلها لكن رئيس الحكومة رفض ذلك مضيفا أن الدبيبه ينفق من مال الدولة دون رقيب أو حسيب حيث أنه يفترض في النظام البرلماني أن يقوم مجلس النواب بمراقبة الحكومة ومحاسبتها لكن هذا لا يحدث مع حكومة الوحدة الوطنية التي أنفقت أكثر من 90 مليار دينار ليبي من بند الطوارئ فقط دون موافقة لجنتي المالية والاقتصاد بمجلس النواب.

- كان مكتب النائب العام، المستشار الصديق الصور، قد قرر حبس وزير التربية والتعليم موسى المقريف، احتياطيّا، على ذمة التحقيق في قضية تأخر توزيع الكتاب المدرسي.

وأشار الدرسي إلى أن هذا الفساد كان متوقعا لأن رئيس الحكومة تاجر لا يفقه في الأمور السياسية أو الاقتصادية أو المصرفية مشيرا إلى أن خطابات الدبيبه دائما تعتمد على العواطف. ولفت الدرسي إلى أن الفساد وصل إلى الكتاب المدرسي وهي سابقة لم تحدث أبدا في تاريخ ليبيا.

وكان مكتب النائب العام، المستشار الصديق الصور، قد قرر حبس وزير التربية والتعليم موسى المقريف، احتياطيّا، على ذمة التحقيق في قضية تأخر توزيع الكتاب المدرسي على الطلاب في المراحل التعليمية المختلفة. وقال مكتب النائب العام، وفق الصحف المحلية، أنه أجرى تحقيقات مع مسؤولين آخرين في قضية تأخر الكتاب المدرسي باعتبارها قضية رأي عام، وقد تبين له أن الحكومة صرفت مبلغ تغطية لطباعة وتوريد الكتاب المدرسي، ومنحها إذن التعاقد، مع صدور التفويض من وزير التخطيط بالخصوص، لكن وزارة التعليم لم تنجز أي تعاقدات، ما أدى فعليا، لعدم توافر الكتاب المدرسي. واعتبر المراقبون والمحللون أن الفساد والتلاعب بالكتاب المدرسي بات قضية رأي عام فعلا،أثارت وستثير ضجة كبيرة لأنها تمس الليبيين بطريقة مباشرة.

وبعد أيام من حبس وزير التعليم العالي أذنت النيابة العامة في الـ 29 من شهر ديسمبر/كانون الأول،بتوقيف وزيرة الثقافة والتنمية المعرفية بحكومة الوحدة الوطنية مبروكة توغي عثمان، احتياطياً على ذمة التحقيق بتهم فساد مالي شملت « تنفيذ أعمال صيانة مبنى دار الكتاب والنشر، وقاعة الاجتماعات بالوزارة، والدوار المروري المنشأ أمام مبنى الوزارة، رغم قيام الوزارة بصيانة الأبنية والمنشآت المشار إليها خلال السنة الماضية معتمدين

وبعد أيام من حبس وزير التعليم العالي أذنت النيابة العامة في الـ 29 من شهر ديسمبر/كانون الأول،بتوقيف وزيرة الثقافة والتنمية المعرفية بحكومة الوحدة الوطنية مبروكة توغي عثمان، احتياطياً على ذمة التحقيق بتهم فساد مالي،بالإضافة إلى تهم ترتبط بالتزوير.

في تغطية أوجه الصرف الأخيرة على المستندات المعتمدة عند تنفيذ التعاقد السابق»، بالإضافة إلى تهم ترتبط بالتزوير، وذلك في بيان صادر عن مكتب النائب العام الليبي.

وتعليقا على إيقاف وزيرة الثقافة قال رئيس حكومة الوحدة الوطنية الليبية المؤقتة عبدالحميد الدبيبة إن ما حدث من إيقاف الوزيرة «أمر يحتاج إلى التأني معه وعدم الاندفاع، لأننا أمام امرأة ليبية في كل الأحوال»، مشيرا إلى أنه «قد تكون الوزيرة أخطأت أو اشتغلت مع أطراف أخرى في بعض الأعمال غير القانونية أو القانونية، لكننا ما زلنا في مرحلة تحقيق». ودعا الدبيبة النائب العام إلى «التعامل بحنكة مع الموضوع واحترام خصوصية الوزيرة،. مؤكدا «نحن نضمن التحقيق، فهي ليست هاربة، وهي سيدة محترمة، وأعرف نواياها، لكن الإجراءات الإدارية لا يمكن أن تعامل بـ(هذه) الطريقة».

وبعد أيام من إيقافها أكد أمين سر مكتب وزيرة الثقافة والتنمية المعرفية بحكومة الوحدة الوطنية عثمان ماي في تصريحات لوكالة الأنباء الليبية الرسمية إطلاق سراح الوزيرة «مبروكة توغي» من الحبس الاحتياطي بقرار من النائب العام، وذلك بعد أيام من توقيفها على خلفية قضايا فساد مالي وإداري. وأوضح ماي إن وزارة الثقافة والتنمية المعرفية ستصدر بياناً في وقت لاحق يوضح ملابسات إيقاف الوزيرة.

يؤكد الخبراء والمحللون أن الفساد في حكومة الوحدة الوطنية تتجاوز الوزيرين الموقوفين إلى شبهات فساد كثيرة تسببت في تعثر الحكومة وفشلها حيث يكثر الحديث مؤخرا عن سحب الثقة منها نهائيا خاصة بعد فشلها الذريع في إنجاح موعد الانتخابات الرئاسية واستكمال المسار السياسي بالبلاد ما يضع ليبيا من جديد على محك الفوضى والصراع.

المواقف المحلية والدولية من مسألة تأجيل الانتخابات الليبية

الفشل في إجراء الانتخابات الرئاسية الليبية في موعدها المقرر مثّل خطوة كبيرة إلى الوراء في مسار التسوية السياسية الليبية، وانتكاسة لا شك فيها للجهود الدولية والإقليمية والمحلية، من أجل تحقيق الاستقرار والتسوية وإعادة بناء الدولة في ليبيا.

رامي التلغ

يصنّف الملف الأمني بدرجة بالغة الأهمية إذ يعتبر من أبرز التحديات أمام عملية إستئناف البناء المغاربي المشترك إلا أن هذ الملف يطرح عديد الإشكالات خاصة في مناخ يتّسم بالصراع وغياب منطق الحوار الحقيقي.

تأجيل الانتخابات سيؤدي حتما إلى مزيد من تعقيد الأزمة السياسية، المتفاقمة أصلاً في ليبيا، كما أنه يمكن أن يمثل تهديداً جدياً للدرجة المحدودة التي تحققت من التهدئة بين الشرق و الغرب، وأن يؤدي إلى تجدد الصراع المسلح بينهما، ما لم تتم معالجة أسبابه الحقيقية.

وفشلت ليبيا في إجراء أول انتخابات رئاسية كما هو مخطط لها الشهر الماضي، ما مثل خيبة أمل للمجتمع الدولي لإنهاء عقد من الفوضى، لتعود البلاد -ربما- إلى حالة «عدم اليقين» مرة أخرى.

وأضحى المسار السياسي في ليبيا مهددا بشكل غير مسبوق منذ الاتفاق على خارطة الطريق التي كان من المفروض أن تكلل بانتخاب رئيس وبرلمان جديد، وهو ما تؤشر له ردود الفعل الدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية.

بعد تأجيل الانتخابات الرئاسية الليبية، التي كانت مقررة الجمعة، 24 ديسمبر (كانون الأول) 2021، طالبت الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وألمانيا وإيطاليا بالإسراع في تحديد موعد جديد لها.

ودعت الدول الخمس، في بيان مشترك، «السلطات الليبية المعنية إلى احترام تطلعات الشعب الليبي نحو انتخابات سريعة عبر الإسراع في تحديد موعد نهائي للانتخابات ونشر القائمة النهائية للمرشحين للرئاسة من دون تأخير».

وطالبت السفارة الأميركية لدى ليبيا، الأطراف الفاعلة بالإسراع في معالجة العقبات التي تواجه العملية الانتخابية، وقالت في بيان إنه «يتعين على القادة الليبيين، ونيابة عن الشعب، معالجة العقبات القانونية والسياسية لإجراء الانتخابات».

يرى متابعون للشأن الليبي بأن جزء واسع من الليبيين يعتبرون أن المجتمع الدولي والبعثة والأطراف الدولية ساهموا في «الانسداد السياسي» الذي أصبح أمرا واقعيا، معتبرين أن المجتمع الدولي خذلهم في أهم استحقاق.

وينتظر المجتمع الدولي الأسابيع المقبلة، لمعرفة التطورات المتعلقة بمصير الانتخابات الرئاسية والبرلمانية ومدى قدرة الأطراف الدولية اللاعبة والمؤثرة في الملف الليبي على التوافق على موعد يحظى بإجماع بينها ويضمن تجنب الثغرات القانونية والتحديات الأمنية التي واجهت عملية التنظيم لأول انتخابات رئاسية في تاريخ ليبيا .

وفي سبيل حلحلة هذه المعضلة، التقت مستشارة الأمين العام للأمم المتحدة لشؤون ليبيا، ستيفاني ويليامز، رئيس المجلس الرئاسي، محمد المنفي، واللواء أسامة جويلي، بالإضافة إلى عدد من المرشحين لانتخابات الرئاسة، يتقدمهم عقيلة صالح.

و أكدت ويليامز على ضرورة إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ظروف مناسبة.

وفي بيان، نشر على الموقع الرسمي للأمم المتحدة، أكدت ويليامز على ضرورة أن تحترم المؤسسات الليبية وتدعم إرادة مليونين و800 ألف ليبي مسجلين للتصويت.

وجاء في البيان «ينبغي عدم استخدام التحديات الحالية في العملية الانتخابية لتقويض الاستقرار والتقدم الذي تم إحرازه في ليبيا».

إلى ذلك،يرى متابعون للشأن الليبي بأن جزء واسع من الليبيين يعتبرون المجتمع الدولي والبعثة والأطراف الدولية التي دخلت سيناريو ليبيا من الصخيرات مرورا ببرلين

أكد المجلس الأعلى للدولة الليبية، أنه لا يمكن تحميل حكومة وحدة الانتقالية مسؤولية فشل إجراء الانتخابات في موعدها، ولكن البرلمان ومفوضية الانتخابات يتحملان المسؤولية الأكبر.

وحتى جنيف وباريس، ساهموا في «الانسداد السياسي» الذي أصبح أمرا واقعيا، معتبرين أن المجتمع الدولي خذلهم في أهم استحقاق يرى الليبيون أنه الباب الأخير للخروج من مشاكلهم.

من ناحية أخرى،يشعر الليبيون بخيبة أمل جديدة بسبب تأجيل الانتخابات الرئاسية التي كان يفترض إجراؤها في 24 كانون الأول/ديسمبر 2021 وقُدمت منذ فترة طويلة على أنها خطوة رئيسية لإخراج بلادهم من عقد من حالة عدم الاستقرار والتشظي.

ويخشى الليبيون من أن فشل الانتخابات قد يعيد البلاد إلى سيناريو الحرب مرة أخرى، فيما طالب مرشحون رئاسيون بضرورة الحوار لتجنب هذا المسار الكارثي.

ومن جانبه قال المرشح الرئاسي فتحي باشاغا، إن لقاءه بالمرشح الرئاسي خليفة حفتر، كان بهدف بث الطمأنينة في نفوس الليبيين، ورسالة أن «الجميع جزء من مشروع الاستقرار».

وتابع باشاغا -وزير الداخلية الليبي السابق- في كلمة فور عودته إلى مصراتة بعد لقائه بحفتر في بنغازي، قائلا: «ذهبت للشرق للطمأنينة بيننا وبينهم.. ذهابنا ليس ضد أحد، والكل سيكون في المشروع المقبل فبراريين.. وسبتمبريين.. وكرامة».

وتابع باشاغا حديثه مضيفا: «الماضي صعب ننسوه، وصعب أن نقف عنده، ويجب أن ننطلق إلى ليبيا الجديدة».

كما شدد على أهمية السعي لمصالحة وطنية شاملة وجبر الضرر وإعادة حقوق المهجرين قسريا من مدنهم، وأن يكون الحكم للقضاء ضد كل من ارتكب جرائم بحق الشعب الليبي.

وفي سياق متصل دعم موسى الكوني، عضو المجلس الرئاسي الليبي، المتظاهرين ضد تأجيل الانتخابات في طرابلس، مؤكدا أن تأجيل الانتخابات بشكل متعمد سيكون سببا للحروب.

ونشر الكوني عبر حسابه على «تويتر» مقاطع فيديو للمتظاهرين، معلقا عليها وقال إن «لصندوق الاقتراع وحده القدرة على بعث ذاك الديناميك الاستثنائي والزخم الخلاق باتجاه لم الشمل في ليبيا».

وأضاف الكوني أن «صندوق الانتخابات سمح بلقاء النقائض، وتحالف الفرقاء، وطي مسافات عسيرة من الخلاف»، مشددا على أن «خذلان الصندوق أو خيانته سيكون جرما، بتأخير مُتعمد للانتخابات وحفر أسباب مُضافة للفرقة واستباحة الدماء»، وفق قوله.

وفي وقت سابق،انطلقت مظاهرات في العاصمة الليبية طرابلس، رافضة تأجيل الانتخابات ومتمسكة بإجرائها في الموعد الجديد المقترح 24 يناير/كانون الثاني المقبل.

و خرج آلاف المتظاهرين في المدن الليبية شرقا وغربا من طبرق وبنغازي إلى مصراتة وطرابلس غربا وسبها جنوبا، اعتراضا على تأجيل الانتخابات.

في ذات الإطار،تنسيقية الأحزاب والتكتلات الوطنية دخلت على الخط ورفضت بشكل قاطع بيان الدول الخمس وطالبتهم بمراجعة قرارهم ووقوفهم إلي جانب خيارات الشعب الليبي، وأصدرت بياناً موقعاً من 18 حزباً وحركة سياسية طالبت فيه تلك الدول إثبات وقوفهم إلى جانب الانتخابات المقبلة عبر تطبيق عقوبات فعلية من قبل مجلس الأمن على المعرقلين الفعليين للانتخابات بعد الإعلان عن أسمائهم.

من جانبه،أكد المجلس الأعلى للدولة الليبية، أنه لا يمكن تحميل حكومة وحدة الانتقالية مسؤولية فشل إجراء الانتخابات في موعدها، ولكن البرلمان ومفوضية الانتخابات يتحملان المسؤولية الأكبر.

وقال متحدث المجلس الأعلى للدولة الليبية، محمد عبد الناصر، في تصريحات صحفية، إن «فشل إجراء الانتخابات في موعدها لا يمكن أن يتم تحميله على الحكومة فقط، برغم أنها تتحمل جزء، ولكن مجلس النواب والمفوضية العليا يتحملان المسؤولية الأكبر».

وأضاف أن «المجلس الأعلى للدولة دائما ما يدعم ويجعل خيار المسار الدستوري هو الأول، ويدعو لاستفتاء الشعب على مسودة الدستور، ولكن إذا تعذر الأمر، وإذا كانت الظروف لا تسمح، على الأقل يكون لنا قاعدة دستورية، والبرلمان الجديد يفتح المسار الدستوري».

من جانبها،أعربت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان بليبيا،عن أسفها الشديد حيال تأجيل إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كان من المقرر إجراؤها في 24 ديسمبر/كانون الأول الجاري.

وقالت اللجنة في بيان: «نتابع بقلقٍ بالغ حالة الجمُود والانسداد السياسي القائمة بالبلاد، والتي أدت إلى تعطيل إجراء الانتخابات في موعدها المحدد، وشكلت عائقاً أساسياً أمام إجراء الإنتخابات، مما أدى إلى تشجيع بعض الأطراف والكيانات السياسية الرافضة لإجراء الإنتخابات على انتهاج سياسات وسلوكيات لعرقلتها ، واجهاض المساعي والجهود الرامية إلى تنظيمها».

وأضاف البيان: «يُشكل التراجع عن إجراء الانتخابات في موعدها وتأجيلها، والمحاولات الحثيثة لإجهاض إجرائها مستقبلاً عنواناً على فشل المجتمع الدولي في النهوض بمسؤولياته وتوفير المساعدة الواجبة للمجتمع الليبي على فرض إرادته الحرة».

ويرى مراقبون أن عدم تنظيم الانتخابات، سبب حالة من الإحباط في صفوف الناخبين الليبيين الذين كانوا ينتظرون هذا اليوم بفارغ الصبر، بعدما استلم أكثر من مليونين ونصف بطاقاتهم، فالحكومة التي أنيط بها الإشراف على الانتخابات لم تفعل ذلك، ما لم يمكن المفوضية العليا للانتخابات من إصدار القائمة النهائية للمرشحين .

فمن غير المعروف ما إذا كان مجلس النواب سيوافق على المقترح الذي تقدمت به المفوضية العليا بشأن موعد الانتخابات، لكنه من غير المرجح أن تقام الانتخابات في غضون شهر، لأنه ليس من المؤكد أن الأطراف السياسية ستتفق على إجراء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية بنفس الصورة التي اقترحها الطرف السياسي المسيطر على مجلس النواب.

العباني: المفوضية ومجلس النواب يتحملان مسؤولية تأجيل الانتخابات

حالة من الجدل أثارها تأجيل موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية التي كانت مقررة في ليبيا في 24 ديسمبر الماضي وتساؤلات حول المسؤول عن تأجيل الانتخابات والآثار المترتبة عليها ومصير عملية الاقتراع في ليبيا وللإجابة على هذه التساؤلات أجرت صحيفة المرصد حوارا مع عضو مجلس النواب الدكتور محمد العباني الذي أكد أن تأجيل الانتخابات يترتب عليه آثار كثيرة أقلها إعادة تطوير السجل الإنتخابي، وفتح باب الترشيح، مع زيادة الإحتقان السياسي، والشعور بالإحباط لدى الناخب والمترشح على حد سواء. إلى نص الحوار

حوار: سوزان الغيطاني

الهشاشة الأمنية والصراع على الأرض وسطوة وهيمنة قوى الأمر الواقع كانت وراء إخفاق المفوضية في إنجاز ما تعهدت به.

برأيك ما أسباب تأجيل الانتخابات في ليبيا؟

لم تتمكن المفوضية الوطنية العليا للانتخابات من إجراء الانتخابات في الموعد المحدد من قبل خارطة الطريق المنبثقة عن تفاهمات تونس وجنيف. ومن إستقراء التشريعات الإنتخابية، وأخص بالذكر المادتين 16و 32 من القانون رقم (1) لسنة 2021م. بشان انتخاب رئيس الدولة وتحديد إختصاصاته، وتعديلاته. وبالرغم من ان المفوضية كانت قد إقترحت يوم 24/1/2022م. ميعادًا لإجراء الانتخابات الرئاسية في بيانها الصادر في 22/12/2021 والمطلوب ان تخاطب مجلس النواب بهذا المقترح كي يصدر قرار بتحديد اليوم الإنتخابي. ربما الهشاشة الأمنية والصراع على الأرض وسطوة وهيمنة قوى الأمر الواقع، إضافة إلى عدم التقيد بالتشريعات والتعامل السياسي مع الموضوع وضعف القيادة الإدارية، كل هذه الأسباب وأكثر كانت وراء إخفاق المفوضية في إنجاز ما تعهدت به.

من يتحمل مسؤلية عدم إجراء الانتخابات في موعدها؟

المفوضية مسؤولة عن التقصير في أداء مهامها، ومجلس النواب مقصرا باعتباره مسؤولا عن المفوضية.

برأيك ما التحديات المترتبة عن تأجيل الانتخابات؟

إن تأجيل تنفيذ إجراء الانتخابات في موعدها

تأجيل تنفيذ إجراء الانتخابات في موعدها يزيد الإحتقان السياسي، والشعور بالإحباط لدى الناخب والمترشح على حد سواء.

نحتاج إلى رسم خارطة طريق جديدة تأخذ في إعتبارها تعيين حكومة جديدة بدل حكومة تسيير الأعمال المسحوب منها الثقة.

تترتب عليه آثار كثيرة أقلها إعادة تطوير السجل الإنتخابي، وفتح باب الترشيح، مع زيادة الإحتقان السياسي، والشعور بالإحباط لدى الناخب والمترشح على حد سواء.

ما الدور المطلوب من مجلس النواب في المرحلة القادمة بشأن الانتخابات؟

في حالة عدم إستدراك تداعيات إخفاق المفوضية وتحديد موعد قريب بحيث لا يزيد على شهر، فإن الأمر يحتاج إلى رسم خارطة طريق جديدة تأخذ في إعتبارها تعيين حكومة جديدة بدل حكومة تسيير الأعمال المسحوب منها الثقة منذ 20/09/2021م.

هل تمثل المصالحة أولوية لانجاح الانتخابات؟

المصالحة عمل مجتمعي يقع على عاتق المجتمع المدني القيام به، بعيدا عن الإنتخابات وأوضاع الحكومات وتجاذبات السلطة.

الدرسي: التدخلات الخارجية لا تسمح بالتوافق بين الليبيين

أكد عضو مجلس النواب إبراهيم الدرسي، أن المصالحة الوطنية هي الباب الأول والأكبر للوصول إلى استقرار في ليبيا.

وقال الدرسي في حوار خاص لـ«بوابة إفريقيا الإخبارية»، «اعتقد أن الباب الأول والذي يغلق حتى الباب على التدخلات الأجنبية ويحقق الاستقرار إلى ليبيا هو تفعيل المصالحة ما بين الليبيين، واعتقد أن المصالحة الوطنية تمثل أكثر من 80% لطريق الحل في ليبيا»... وإلى نص الحوار

حوار/ همسة يونس

- المشهد الليبي الحالي يعتبر مشهداً ضبابياً.
- التوجه الأكبر والسائد بالبرلمان هو تشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية قوية.

بداية.. كيف تقيم المشهد الليبي في ظل التطورات الأخيرة المتعلقة بتأجيل الانتخابات؟

المشهد الليبي الحالي يعتبر مشهداً ضبابياً، وهو مشهد أعيا وأتعب كل المتخصصين والمحللين السياسيين والاستراتيجيين في فهم الواقع الليبي، فهم يتصرفون مع ليبيا وفق مخططات إستراتيجية درسوها في المعاهد والجامعات والمدارس، ولكن الواقع الليبي واقع جديد على الساحات السياسية ويتطلب إدراكه دراسة على الأرض لكي يتم فهم طبيعة الواقع الليبي، بمعنى أن المشهد الليبي متأزم ولا يمكن لأحد أن يعلم أو يحدد إلى أين يسير المشهد الليبي؟ وأيضا إلى أين سينتهي؟ وذلك لأن البدايات غير معلومة الملامح، وبالتالي لن تفهم النهايات.

ما قراءتكم لأسباب تأجيل الانتخابات في ليبيا ؟

بالنسبة لتأجيل الانتخابات، نحن في مجلس النواب

- بيان السفارة البريطانية يعد تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي الليبي.

نفذنا ما طلب منا، حيث أصدر البرلمان القانون رقم (1) لانتخابات رئيس الدولة، وأصدر قانون انتخاب السلطة التشريعية ووفرنا كل الظروف الملائمة للمفوضية الوطنية العليا للانتخابات لكي تبدأ وتتهيأ لها الظروف للانتخابات القادمة، والسيد رئيس المفوضية الوطنية العليا للانتخابات الدكتور عماد السايح جاءنا لأكثر من ثلاث أو أربع مرات يطلب تعديلات وبالفعل قمنا بتعديلها، ويطلب في صلاحيات هي ليست من صالحه ولكن عطيناها له لكي لا يقال إن البرلمان يعطل أو يعرقل العملية الانتخابية وأيضا لكي نيسر له الأمر، كما بعثنا بلجنة إلى المفوضية الوطنية العليا للانتخابات في طرابلس وجلست مع المفوضية، ووصلنا أخيراً تقرير من المفوضية شرح فيه أسباب التأخير والتأجيل وعدم إقامة الانتخابات في 24 ديسمبر 2021. والنقطة الأساسية الآن هي ما قالت عنه ووصفته المفوضية الوطنية العليا للانتخابات بـ «القوة القاهرة».

هل ترجح أن تستمر حكومة الدبيبة في مهامها أم تشكيل حكومة جديدة؟

اعتقد أن الاتجاه السائد في مجلس النواب هو فتح باب قبول ترشيحات السادة المتقدمين لرئاسة الوزراء، هنالك تيار -ولكن ليس كبير- داخل مجلس النواب ينادي بالبقاء على حكومة الدبيبة مع إجراء بعض التعديلات عليها، ولكن هذا ارتجاع قديم ومعظم أعضاء مجلس النواب يرفضون هذا التوجه، وأنا اعتقد أن التوجه الأكبر والسائد هو تشكيل حكومة جديدة برئاسة شخصية قوية، وجلسة الأسبوع القادم ستوضح هذا الأمر.

ماذا عن تفاصيل أزمة بيان السفارة البريطانية؟

بيان السفارة البريطانية يعد تدخلاً سافراً في الشأن الداخلي الليبي، وهو تدخل فج وغير مقبول

المصالحة الوطنية تمثل أكثر من 80 % لطريق الحل في ليبيا

وتجاوز كل الأعراف الدبلوماسية المعمول بها، ويذكرنا بالمبعوث السامي أو الممثل السامي أيام الاستعمار الأوروبي للدول العربية وهو أمر مرفوض تماماً، وقد أصدر مجلس النواب بيانا يرفض فيه هذا التصرف الفج من السفيرة البريطانية وهو بمثابة استقواء بجانب على جانب اخر واستقواء من حكومة الدبيبة بالخارج، وأيضا يعني انحياز من السفارة البريطانية التي من المفترض أن يكون بيانها ممثلا للحكومة البريطانية، ويعني اصطفافها بجانب ضد جانب اخر، ويفترض على الحكومة البريطانية والسفارة البريطانية أن تتأى بنفسها عن هذا الفعل المشين.

هل تعكس الحادثة عمق التدخلات الخارجية في ليبيا؟

التدخلات الخارجية في الشأن الليبي هي التي لا تسمح بالتوافق بين الليبيين، المجموعة في الغرب تدعمها الدول المعلومة والمعروفة لدى الجميع، والمجموعة التي في الشرق تدعمها وتساندها الدول المعلومة لدى الجميع، وهذه الدول أو هذه الجماعات تمثل مصالحها في ليبيا وتريد أن تميع المسألة الليبية الملف الليبي وقد تربطه بملفات أخرى، لنتحدث مثلاً عن الدور الروسي يربطه مثلاً بأزمة مع الغرب في أوكرانيا وفي مناطق أخرى، أيضا لن ننسى التجاذبات بين فرنسا والمعسكر الغربي فيما بينهم، ولن ننسى التجاذبات بين دول مثل مصر والجزائر وقطر وتركيا والإمارات وإلى أخره من الدول الأخرى، لا شك أن هذا تدخل يؤثر سلباً على الوصول إلى توافقات وحل الأزمة الليبية.

من وجهة نظرك.. هل تمثل المصالحة أولوية لإنجاح الانتخابات؟

المصالحة الوطنية هي الباب الأول والأكبر للوصول إلى استقرار في ليبيا، المشكلة الليبية أن هنالك تجاذبات سياسية وهناك حرب لسنوات استعرت ما بين الليبيين، وهناك انقسام سياسي مناطقي وجهوي وفكري، هنالك دماء سالت ما بين الأخوة الليبيين، واعتقد أن الباب الأول والذي يغلق حتى الباب على التدخلات الأجنبية هو المصالحة ما بين الليبيين، واعتقد أن المصالحة الوطنية تمثل أكثر من 80% لطريق الحل في ليبيا.

ساعة عدل واحدة: قضايا الإغتيالات السياسية وتحويل وجهة الحقيقة في تونس

«ساعة عدل واحدة : قضايا الإغتيالات السياسية وتحويل وجهة الحقيقة» هو العنوان الذي اختارته مؤسسة «صواب الرأي» الإعلامية للوثائقي الذي أنتجته مؤخرا عن موضوع الاغتيالات السياسية التي وقعت سنة 2013، والتي راح ضحيتها الشهيدان شكري بلعيد في 6 فبراير 2013 ومحمد البراهمي يوم الاحتفال بعيد الجمهورية في 25 جويلية من نفس السنة.

وفي إطار تتبع مسارات قضايا التحقيق في هذه الاغتيالات السياسية الدموية، ينقل الفيلم الوثائقي مراحل سير التحقيق القضائي في المسألة والتي استهلها الفيلم باستدعاء «مصطفى خذر» في 19 ديسمبر من سنة 2013 للتحري معه بخصوص هذه الوقائع وذلك بعد حجز وثائق وأجهزة مريبة في محل يكتريه المظنون فيه السابق ذكره ويستغله كمدرسة لتعليم سياقة العربات. وقد تم بالفعل فتح بحث تحقيقي في 26 ديسمبر 2013 أفضى إلى إحالة المتهم مصطفى خذر على الدائرة الجنائية بتهمة الامتناع عن تقديم معلومات حول ارتكاب إحدى الجرائم الإرهابية، وذلك على خلفية علمه بالمخطط لاغتيال الزعيمين السياسيين.

ويشير الوثائقي بالتفصيل إلى الهوية الحقيقية لمصطفى خذر بوصفه المشرف على الجهاز السري لحركة النهضة الإسلامية التونسية التي يتزعمها راشد الغنوشي. كما أثار من خلال الحوار الصحفي كشف المحامية التونسية إيمان قزارة (عضوة هيئة الدفاع في قضايا اغتيال الشهيدين شكري بلعيد ومحمد البراهمي) بالوثائق عن وجود علاقة مباشرة بين مصطفى خذر ورئيس حركة النهضة باعتبار أن الأخير كان يؤجّر المتهم كعامل حراسة ببيته، واتّهامها وكيل الجمهورية التونسية بشير العكرمي بإخفاء تفاصيل قانونية للتستر على زعيم الحركة راشد الغنوشي.

وتذكّر المقابلة الصحفية المضمّنة بالوثائقي مع المحامي التونسي نزار السنوسي، عضو هيئة الدفاع في قضية الاغتيالات السياسية، باعتقال السلطات التونسية لمصطفى خذر في 5 جوان من سنة 2020 على خلفية اغتيال محمد البراهمي وشكري بلعيد، وباعتقال السلطات لكلّ من عامر البلعزي الذي أخفى المسدس الذي اغتيل به الشهيدان ومحمد العكّاري لمشاركته في جريمة الاغتيال. وأشار الأستاذ السنوسي إلى أن محكمة التعقيب قد قررت في 14 جويلية من سنة 2020 سحب الملف من المحكمة الابتدائية وإحالته إلى محكمة ولاية أريانة إيذانا بانتهاء ألاعيب التضليل وطمس الحقيقة وإخفاء المعطيات التي مارسها وكيل الجمهورية البشير العكرمي حماية للقيادة النهضويّة التي ما انفكّ احتمال تورطها يتعاظم.

ويشرح الوثائقي في الحوار الصحفي مع المحامي التونسي وعضو هيئة الدفاع في قضية اغتيال الشهيدين، أنور الباصّي، دوافع استجلاب ملفات قضايا الاغتيال من وحدة الأبحاث في جرائم الإرهاب وذلك على إثر التفطن إلى ما أسمته هيئة الدفاع

"بالغرفة السوداء"؛ هذه الغرفة السوداء احتوت على وثائق تم نقلها من مقر مدرسة تعليم السياقة لصاحبها مصطفى خضر إلى وزارة الداخلية دون محضر حجز ودون علم فرقة الشرطة العدلية ولا قاضي التحقيق المتعهد بالقضية. ولم يتم الاعتراف الرسمي بوجود هذه الغرفة إلا بعد تنقل قاضي التحقيق في قضية الشهيد محمد البراهمي إلى المبنى الرسمي لوزارة الداخلية التونسية وحجزه للصناديق الكرتونية والاكياس التي تتضمن كمّا هائلا من الوثائق، ونقلها لاحقاً إلى مقر القطب القضائي لمكافحة الإرهاب بتاريخ 13 نوفمبر من سنة 2018.

ولتواصل الأستاذة إيمان قزارة مشيرة إلى أنه تمّ اكتشاف وثائق خاصّة بـ21 ملفا كانت مخفية، منها ملفات تهمّ التحركات والاتصالات الهاتفية للمدعو أبو بكر الحكيم، في إشارة إلى وقوف الجهاز السري لـ "حركة النهضة" وراء محاولات طمس ودفن هذه الملفات. ويشير العمل الاستقصائي بالوثائقي، استنادا إلى المحامين أعضاء هيئة الدفاع عن الشهيدين، أن هناك علاقة بين مصطفى خذر ورئيس حركة النهضة راشد الغنوشي قد تم التفطن إليها من خلال الاتصالات الهاتفية، ومن خلال شخص يدعى كمال البدوي كان عضوا بالمجموعة الأمنية لسنة 1991. كما أنه من المقربين من راشد الغنوشي مما جعله يضطلع بمهام شبه استخباراتية وأمنية سريّة.

يعمل الوثائقي على إنارة الرأي العام حول مسألة الجهاز السري ودوره في اجهاض المحاولات الجدية للكشف عن حقيقة الاغتيالات التي هزّت تونس سنة 2013. ويشير الفيلم إلى دقائق تفاصيل التحقيقات القضائية وشتّى العراقيل الإجرائية التي تعرض لها ملف الاغتيالات في هذه السنوات الفارطة، والتي جعلت من مطلب الحقيقة في هذا الملف عسير البلوغ. إن الأمر لم يخل يوما من الشكوك والريبة، فعلاوة عن المسؤولية السياسية والأخلاقية التي يجب على حزب حركة النهضة الحاكم آنذاك تحملها في قضية الاغتيالات، يطرح الوثائقي اليوم من خلال الاستقصاء الزمني والمقابلات الصحفية احتمالا شديد المعقولية في علاقة بمسؤولية قانونية للحركة في اغتيال الشهيدين، بل وفي العمل على اخفاء أثر هذا التورط.

صراع الأجنحة داخل النهضة في وثائقي:كيف تشكلت النواة الأقلية المهيمنة؟

يثير الوثائقي الذي أنتجته مؤسّسة « صواب الرأي» الإعلامية مسألة صراع الأجنحة والكيفيّة التي تشكلت وفقها النواة الأقلية المهيمنة داخل حركة النهضة التونسية، والتي يقودها راشد الغنوشي منذ سبعينات القرن العشرين.

برهان هلاّك

تطالع المتابع لهذا الوثائقي، ومنذ مستهلّ الفيلم، وجوه يجمع بينها قاسم مشترك كونها عائدة لقياديين بالحركة الإسلامية، و يفرّق شملها تواريخ الإنتماء لهذه الحركة؛ محمد بن سالم، القيادي ووزير الفلاحة التونسي السابق في حكومة الترويكا في سنوات 2012 و 2013، يعتبر من الوجوه الشابة التي برزت بالحركة بالأخص في مرحلة ما بعد 2011. ويليه في الظهور الإسلامي القديم الملتاع من ظلم ذوي القرابة الفكرية و العقدية، المحامي الإسلامي التونسي عبد الفتاح مورو، وهو أحد الآباء المؤسسين لحركة النهضة، سليلة حركة الإتجاه الإسلامي. و تتعدد الأسماء والوجوه كناية عن جريان مياه كثيرة تحت جسور الإسلام السياسي بتونس. فهذا صلاح الدين الجورشي الذي خيّر رفقة احميدة النيفر أن ينشقا عن الحركة رفضا لتماهٍ مع أدبيات وفقه الإخوان المسلمين المصريين باعتبارها مسقطة على السياق التونسي اسقاطا فجّا لا يستقيم، وليشكّلا سويّا ما يعرف باليسار الإسلامي عموما وما يصطلحان على تسميته بتيار الإسلاميين التقدميين.

وأولئك المرحوم حسن الغضباني وخميس الماجري في محاورات إعلامية استرجع خلالها الأول سعة اطلاعه على أدبيات الإخوان باللغات الثلاث التي يتقنها مقارعا المرارة في صده لهجمات التخوين الفكري والعقدي التي تعرض لها في أواخر أيامه من إخوان الأمس. في ما يشير الثاني إلى مغالطة قيادة الحركة في بياناتها الإعلامية التي أكدت أنه قد خرج عن الحركة، و مشيرا إلى أنه تم طرده نظرا لامتلاكه رأيا يخالف أمير الحركة، راشد الغنوشي. ورغم إشارة مؤسسة « صواب الرأي » إلى أن إنتاج هذا الوثائقي كان لاحقا لـ 25 جويلية 2021، أي تاريخ إعلان الرئيس التونسي قيس سعيد للتدابير الإستثنائية التي أقرّها، فإن ما يفحصه الفيلم يعتبر مواصلة لتتبع التصدّع الذي أصاب القلعة الإسلاموية بتونس و الذي بان للعلن بشكل أكثر وضوح في ما لحق التاريخ الذي سلف ذكره.

تتهدّد الحركة أخطار الانقسامات الداخلية والاستقالات المتواترة، في حين يحاول رئيسها، الذي فقد الكثير من شعبيته داخلها، إنقاذ ما يمكن إنقاذه. ومنذ إستقالة حمادي الجبالي سنة 2013 على إثر حادثة إغتيال الشهدي شكري بلعيد، تزايدت الاستقالات في صفوف الحركة تعبيراً عن رفض نهجها التوافقي الجديد مع من كانت تعتبرهم شرا أعظم وخطرا على الديمقراطية، وانفراد قيادتها الحالية بأمور تسيير الحركة وتوزيع المناصب على بعض المقربين من الغنوشي، وهو ما تحدث عنه القيادي محمد بن سالم في مطلع الوثائقي في إشارة

إلى تعيين صهر رئيس الحركة، رفيق عبد السلام، في «مناصب حسّاسة». وتؤكد المحاورات الواردة في الوثائقي حقيقة المطالبات المتكررة باستقالة هذه القيادة باعتبار أن « الغنوشي قد أخطأ وأنّه حان وقت التغيير»، وتعكس اعتراضا صارما من قبل هذه القيادات، والبقية ممّن لم تشملهم الحوارات الصحفية بالفيلم، على ما يعتبرونه تدميرا تمارسه القيادة على الحزب الذي أضحى في تقديرهم يعيش حالة من العزلة في ظل ضمور حضوره وثقله في المشهد السياسي التونسي.

يصوّر الوثائقيّ حجم الانقسامات الداخلية عبر رصد التناقض حد التنافر بين طغمة القيادة، أو الخط السائد بحسب عبارة الصحفي أحمد النظيف، بزعامة راشد الغنوشي ونجله معاذ وصهره رفيق عبد السلام، وبين الخط المعارض للقيادة التنفيذية والذي يطالب بمواقع أكبر داخل التنظيم و بالتداول على المراكز القيادية التي يسيطر عليها أنصار الغنوشي منذ عقود. هذا الانقسام التنظيمي قد أدى بالعشرات من القيادات التاريخية للحركة للاستقالة، على غرار رئيس الحكومة السابق حمادي الجبالي والقيادي عبد الحميد الجلاصي والأمين العام السابق زياد العذاري. كما كان لهذا الخلاف التنظيمي الأثر البالغ على الأوضاع التنظيمية للحركة إذ أفقدها عديد القطاعات الشعبية المناصرة لها والتي لطالما مثلت خزانا انتخابيا محوريا، حيث صار الغنوشي يمسك بزمام الأمور في الحركة بواسطة مجموعة صغيرة وبالاستناد على سيطرته على مصادر تمويل الحركة وعلاقاته وارتباطاته الخارجية.

ينتفض العديد من هؤلاء القياديين إذ استفاقوا على وقع حقيقة مؤلمة مفادها أن الانتماء للحركة الإسلاموية بات يقوم الآن على أسس مصلحية ونفعية وليس على ثوابت عقائدية وأيديولوجية كما كان الأمر قبل عام 2011. وينتهي الفيلم بإشارة ذكية إلى أن المعارضة التي لطالما لم تخف راشد الغنوشي باعتبارها خارجية و متشرذمة و « علمانية حقودة « باتت الآن تقض مضجعه القيادي باعتبار مخاوف «الأب» من تمرد الأبناء الذين يحسّون بظلم ذوي القرابة الذي هو أشد مرارة و«هدما».

كـركـاتيـر

غـربـة